

مساهمة التدقيق الشرعي في تعزيز موثوقية الهندسة المالية الإسلامية في ظل التطورات التشريعية والتنظيمية بالجزائر

The contribution of Shari'ah audit to enhancing the reliability of
Islamic financial engineering in Light of Legislative and Regulatory
Developments in Algeria

صبيحات ابراهيم¹ * ميهوبي عمر²

¹ مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة البويرة، الجزائر s.sebiat@univ-bouira.dz

² مخبر الإقليم، المقاولاتية والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة
البويرة، الجزائر o.mihoubi@univ-bouira.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/26 تاريخ القبول: 2025/12/06 تاريخ النشر: 2026/01/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور التدقيق الشرعي في دعم تطوير منتجات مالية مبتكرة وموثوقة مع المحافظة على احترام الضوابط الشرعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى القوانين والتنظيمات المؤطرة للصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، ومعتماً على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي).

أظهرت النتائج أن الإطار التشريعي والتنظيمي الجزائري في هذه المرحلة، لم يشر إلى التدقيق الشرعي وكيفية ممارسته رغم أن الأدبيات تؤكد أنه آلية فعالة تسهم في تعزيز الثقة في الهندسة المالية الإسلامية من خلال ضمان الشفافية، وتقليل المخاطر التشغيلية والشرعية. تقترح الدراسة إصدار نصوص تنظم مهنة التدقيق الشرعي أو تكيف مهنة محافظ الحسابات، كما تقترح تفعيل الدور المؤسسي للهيئات الشرعية المركزية في وضع وإصدار معايير شرعية موحدة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق شرعي؛ هندسة مالية إسلامية؛ موثوقية، إطار تشريعي وتنظيمي.

Abstract:

This study aims to investigate the role of Shari'ah audit in supporting the development of innovative financial products without compromising Shari'ah compliance with a specific focus on the case of Algeria. The research adopts a descriptive-analytical method, relying on the laws and regulations framing Islamic banking in Algeria, and referring to the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) standards.

The findings reveal that the current Algerian legislative and regulatory framework, at this stage, did not refer to Shari'ah Audit and the specific manner of its practice, although literature review confirms that Shari'ah Audit is an effective mechanism which contributes to enhancing confidence in Islamic financial engineering by ensuring transparency and reducing operational and Shari'ah risks. Shari'ah audit contributes to strengthening institutional trust, ensuring transparency, and reducing both operational and Shari'ah-related risks. The study recommends issuing specific texts to regulate the Shari'ah Audit profession or adapting the role of the statutory auditor to incorporate Shari'ah auditing duties. It also suggests activating the institutional role of the central Shari'ah authorities in establishing and issuing unified Shari'ah standards.

Keywords: Shari'ah audit; Islamic financial engineering; reliability; Legislative and Regulatory Framework.

مقدمة:

تشهد البيئة المالية في الجزائر، على غرار العديد من الاقتصادات الناشئة، تحولات جوهرية وتحديات متسارعة بفعل التغيرات المحلية والدولية، مما يفرض على المؤسسات المصرفية تبني مقاربات مبتكرة لمواكبة متطلبات السوق. وفي هذا السياق، برزت الصيرفة الإسلامية كأحد المسارات

الاستراتيجية الهادفة إلى تلبية احتياجات فئة واسعة من المتعاملين الباحثين عن خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تُعد الهندسة المالية الإسلامية أداة محورية في تصميم وتطوير منتجات مالية أصيلة قائمة على أسس شرعية، ما يمنحها قدرة على دعم الشمول المالي وتعزيز تنافسية البنوك الإسلامية. غير أن نجاح هذه المنتجات متوقف على الحفاظ على موثوقيتها، الأمر الذي يتطلب وجود آليات تدقيق شرعي فعالة، قادرة على فحص العمليات والمعاملات المالية بدقة، وضمان التزامها الصارم بالمعايير الشرعية المعتمدة، بما يحصّن البيئة المؤسسية ضد المخاطر التشغيلية والشرعية.

في هذا الإطار، يشكّل التدقيق الشرعي حجر الزاوية في تحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار المالي وضوابط الامتثال الشرعي للهندسة المالية الإسلامية. تعتبر معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي) إطاراً مهنيًا يحكم الصناعة المالية الإسلامية ويوجه ممارسات المحاسبة والتدقيق على مستوى دولي من أجل المحافظة على مشروعية المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. في ظل هذا السياق العالمي والاقليمي، سنت الجزائر أنظمة وتشريعات تنظم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية، على غرار النظام رقم 2020-02 المتعلق بصيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية، والتعليم رقم 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى القانون رقم 09-23 المؤرخ في 12 يونيو 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

وتبقى الحاجة قائمة إلى تطوير معايير موحدة وآليات رقابية أكثر ابتكاراً لضمان استدامة موثوقية الهندسة المالية الإسلامية.

— إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة حول التساؤل الآتي:

هل يكفل الإطار التشريعي والتنظيمي الجزائري بيئة مؤسسية متكاملة تدعم مساهمة التدقيق الشرعي في تطوير منتجات مالية مبتكرة موثوقة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

✓ كيف يمكن للتدقيق الشرعي أن يعزز الشفافية والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية؟

✓ ما الضوابط والآليات المؤسسية اللازمة لضمان الامتثال الشرعي في ظل التطورات التشريعية والتنظيمية؟

✓ ما أثر التدقيق الشرعي في الحد من المخاطر التشغيلية والشرعية المرتبطة بالابتكار المالي؟

✓ ما هي التحديات التي تواجه عمليات التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية الجزائرية؟

— أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الدور البنوي للتدقيق الشرعي في دعم موثوقية الهندسة المالية الإسلامية، واستكشاف مساهمته في بناء بيئة مؤسسية موثوقة قادرة على تعزيز الشفافية والمصدقية. كما تهدف إلى اقتراح آليات تطوير التدقيق الشرعي في ضوء الإطار القانوني الجزائري.

— منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوعي الهندسة المالية والتدقيق الشرعي، وتحليل الإطارين القانوني والتنظيمي المنظمين للنشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر. كما تستند الدراسة إلى معايير المراجعة الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بهدف بلورة تصور متكامل للعلاقة بين التدقيق الشرعي والهندسة المالية داخل البنوك الإسلامية الجزائرية.

— الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أحد متغيرات موضوع الدراسة أو أكثر، ومن أبرزها:

- دراسة تحت عنوان "دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية" من إعداد نسيلي جهيدة، إستعرضت الدراسة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية نتيجة لحداثة نشأتها، والتي أثرت على قدرتها التنافسية أمام المؤسسات المالية التقليدية. وتشير الدراسة إلى أهمية تصميم هندسة مالية مبتكرة وذات كفاءة عالية لتفعيل المنتجات والأدوات المالية الإسلامية، بحيث تتماشى مع المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. تهدف هذه الهندسة المالية إلى توفير بدائل حقيقية للمنتجات التقليدية، بما يعزز تنافسية المصارف الإسلامية ويجعلها خيارًا مميّزًا للعملاء¹.

- دراسة بعنوان: The Supporting Islamic financial industry "Institutions The case of Algeria" من إعداد حشمانة سيرين وحدي عبد القادر، تركز هذه الورقة على دراسة أهم المؤسسات التي تدعم صناعة المالية الإسلامية والتي تشكل بنيتها التحتية الداعمة، من خلال منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامي، ووكالة التصنيف الإسلامية الدولية، ومركز إدارة السيولة، والسوق المالية الإسلامية الدولية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المؤسسات على المستوى الدولي. أما في الجزائر، حيث لا تزال صناعة المصارف الإسلامية في مراحلها الأولية، فهي على أعتاب تغييرات أساسية لوضع أسس هذه الصناعة. المؤسسات الناشئة الداعمة تشمل بنك الجزائر الذي بدأ في الانفتاح على المصارف الإسلامية (النظام 20-02)، والمجلس الأعلى للفتوى الإسلامية، ومؤسسات التضامن، والأوقاف، والزكاة².

- دراسة بعنوان "تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي" من إعداد محمد لخضر بوساحة وإبراهيم بلحيمر، هدفت الدراسة إلى البحث في إمكانية تفعيل مساهمة هيئات الرقابة الشرعية في الابتكار بالمصارف الإسلامية، لأن المصادقية الشرعية ركن جوهري في منتجاتها

المصرفية، وتعبير عن مصداقيتها أمام جمهور المتعاملين معها، بحكم أن واقع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يعبر عن عجزها في مسايرة بيئة معقدة و متغيرة تستلزم اندماج كل الأطراف في العملية الابتكارية بالمؤسسة، ومما يؤكد حقيقتها أنها أصبحت عاجزة عن تقويم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي، حيث أصبحت أقرب إلى هيكل شكلي يضيفي الصفة الشرعية على المنتجات المصرفية المقلدة، ومن هذا المنطلق إذا أريد لهيئات الرقابة الشرعية المساهمة في الابتكار المصرفي الأصيل دون تقليد، يتحتم على إدارات المصارف الإسلامية إخراجها من دائرة المهام الشكلية إلى دائرة الأعمال الطبيعية، من خلال الفصل بين مهام الفتوى ومهام التدقيق الشرعي، وربطهما بهيئات التطوير وفق آلية محكمة.³

الدراسة التي بين أيدينا تجمع بين المداخل المفاهيمية والوظيفية، مركزة على جدلية العلاقة بين الهندسة المالية والتدقيق الشرعي، في سبيل بناء بيئة مؤسسية معيارية تعزز من موثوقية ومصداقية النظام المصرفي الإسلامي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، في مقاربة لم تتناولها الدراسات السابقة بشكل تكاملي.

— هيكل الدراسة:

جاء هيكل الدراسة موزعا على محورين أساسيين مترابطين؛ حيث يتناول المحور الأول الإطار المفاهيمي والتطبيقي للهندسة المالية الإسلامية ضمن القطاع المصرفي الجزائري. أما المحور الثاني فيركز على تحليل دور التدقيق الشرعي في تهيئة بيئة مؤسسية موثوقة لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

1. الهندسة المالية للصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري.

من أجل التحكم في متغيرات الدراسة وصياغة تعاريف المصطلحات، يحتوي هذا الجزء على مفاهيم متعلقة بالهندسة المالية، وكذا المنتجات المالية الإسلامية المتاحة وفق التشريع الجزائري، إضافة إلى التحديات التي تعيق عمل النواذ الإسلامية.

1.1 مفهوم الهندسة المالية الإسلامية.

تُعتبر "الهندسة المالية" من المفاهيم الحديثة التي شهدت تطوراً ملحوظاً واهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، نظير الدور المحوري في تصميم الأدوات المالية وتطويرها بهدف تسهيل العمليات المالية وتحقيق توازن مدروس بين المخاطر والعوائد. وفي هذا الإطار، برزت الهندسة المالية الإسلامية كأحد المسارات المعاصرة التي تستلهم من المبادئ العامة للهندسة المالية التقليدية، لكنها تلتزم التزاماً صارماً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

لقد أشار القانون 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، إلى تعريف العمليات المصرفية الإسلامية وشروط ممارستها من خلال المواد 71، 72 و 73 من هذا القانون. وتعد هذه التعريفات إطاراً ضمناً لممارسة الهندسة المالية الإسلامية. حيث نستخلص من هذه المواد مايلي:⁴

— تعريف العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، بأنها كل عملية يمارسها بنك أو شبك إسلامي مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية. يدخل في هذا التعريف جملة من العمليات التي لم تحدد على سبيل الحصر بل تُركت للابتكار المالي شريطة المطابقة الشرعية (المادة 71).

— الاستقلال الوظيفي، حيث اشتراط الفصل الإداري والمالي للشبكات الإسلامية مما يعكس اعترافاً بخصوصية هذه العمليات، والتي تتطلب هياكل ومنتجات (غالباً ما تكون نتاج للهندسة المالية) مختلفة عن الهياكل التقليدية (المادة 72).

— التركيز على المنتجات والمطابقة، حيث تشير المادة 73 إلى ضرورة الحصول على شهادة مطابقة شرعية لتسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. وبما أن الهندسة المالية الإسلامية هي في جوهرها عملية ابتكار وتصميم لهذه المنتجات والصيغ التمويلية الجديدة فلا بد أن تقع تحت غطاء موافقة شرعية وتنظيمية.

يُوظَّف مصطلح "الهندسة المالية" في الأسواق المالية للإشارة إلى تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية. يأخذ هذا التحليل في الغالب صورة الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية. تستخدم الهندسة المالية كثيراً في السوق المالية من أجل تسعير الخيارات في تجارة العملات⁵. أما في السياق الإسلامي، فتُعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها منظومة من الأنشطة التي تتضمن تصميم وتطوير أدوات مالية مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية للمشكلات التمويلية، في إطار منضبط بأحكام الشريعة الإسلامية⁶.

من منظور المؤسسات المالية، تُعنى الهندسة المالية بابتكار وتنفيذ أدوات وآليات مالية تستجيب لحاجات التمويل وتعالج الإشكالات المالية بوسائل مبتكرة⁷. وتُعرف من قبل الجمعية الدولية للمهندسين الماليين بأنها تخصص مهني يقوم على تطوير وتطبيق النظرية المالية والأدوات المالية بشكل إبداعي لحل المشاكل المالية المعقدة واستثمار الفرص المتاحة⁸.

إنطلاقاً من الرؤى السابقة، يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية بأنها نظام يهتم بابتكار أدوات وخدمات مالية تستجيب لحاجيات المتعاملين في مختلف المجالات وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. فهي تُوظَّف لمواجهة التحديات التمويلية المعقدة وتعزيز الفعالية المالية ضمن إطار شرعي.

وبالاستناد إلى ما جاء في دراسة بونقاب وآخرون، يمكن تمييز الهندسة المالية الإسلامية من خلال جملة من الخصائص الفريدة، من أبرزها⁹:

✓ التزام المنتجات المالية الإسلامية بمقتضيات الشريعة، مع مراعاة تجنّب الخلافات الفقهية وتقديم حلول تحظى بإجماع نسبي.

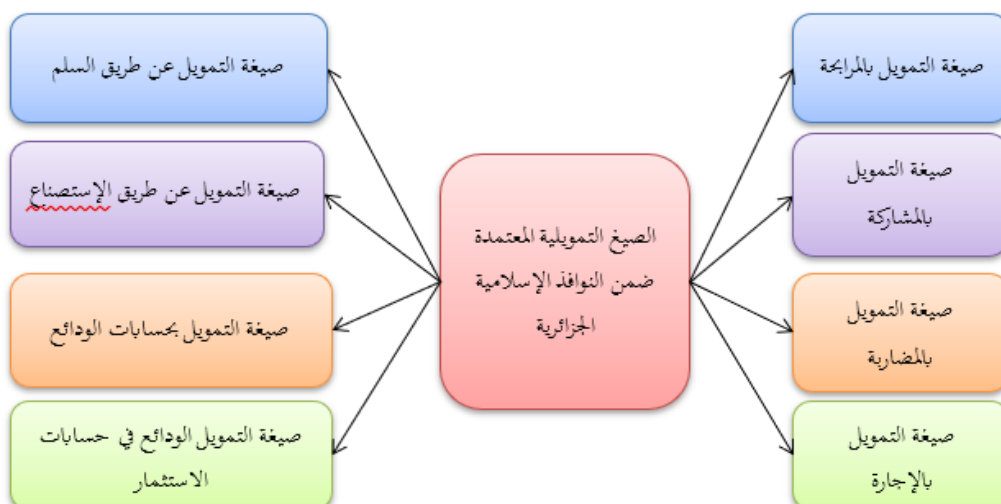
✓ وجوب أن تتمتع الأدوات المالية الإسلامية بمستوى عالٍ من الكفاءة الاقتصادية، من خلال خفض تكاليف المعاملات وتوسيع فرص المشاركة في الاستثمار وتحمل المخاطر.

✓ تبتعد الهندسة المالية الإسلامية عن مجرد تقليد الأدوات التقليدية، وتقدم حلولاً مبتكرة تستجيب لاحتياجات حقيقية، مستندة إلى طبيعة تعاقدية وأسس شرعية محددة، مما يضفي قيمة مضافة ويعزز تنوع الأدوات المالية.

2.1 الصيغ التمويلية المستخدمة من طرف النوافذ الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري.

حدد النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس 2020 الصادر عن بنك الجزائر، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث خصص المواد من 5 إلى 12 لبيان الصيغ التمويلية المعتمدة ضمن النوافذ الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية. وتضمنت هذه المواد جملة من العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، إضافة إلى حسابات الودائع وحسابات الاستثمار¹⁰. كما تم إصدار التعليمية رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.¹¹ ويشكل هذا الإطار القانوني والمرجعية الرسمية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بما يضمن انسجامه مع المبادئ الشرعية ويوفر الأساس اللازم لتطوير هذا القطاع داخل البيئة المصرفية الجزائرية. ويمكن اختصار الصيغ التمويلية التي جاءت ضمن النظام 20-02 والتعليمية 03-2020 من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: أنواع الصيغ التمويلية المعتمدة ضمن النوافذ الإسلامية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020)

يُبرز الشكل 1 الإطار العام للعمليات البنكية المعتمدة ضمن نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما ورد تفصيلها في أحكام النظام رقم 20-02 ووفق ما تم التفصيل في مفاهيمها ضمن التعليمات 03-2020. تعكس الصيغ التمويلية الواردة تنوعاً وظيفياً يتماشى مع المبادئ الشرعية الإسلامية، وتشمل صيغة المراجعة، القائمة على بيع أصل مع تضمين هامش ربح محدد سلفاً، والمشاركة التي تقوم على اشتراك البنك مع طرف أو أكثر في تمويل مشروع بهدف تقاسم الأرباح والخسائر. كما يُدرج النظام صيغة المضاربة، حيث يُسهم البنك برأس المال بينما يتولى الطرف الآخر الإدارة مقابل تقاسم الأرباح وفق اتفاق مسبق. إلى جانب ذلك، تشمل القائمة صيغة الإجارة التي تُنظم علاقة تعاقدية قائمة على تأجير أصل لفترة زمنية محددة. كما يتضمن النظام التمويل بصيغة السلم، والتي يتم فيها شراء سلعة تُسلم لاحقاً مقابل ثمن مدفوع حالياً، والاستصناع، الذي يلزم البنك بتوفير سلعة مصنعة وفق مواصفات متفق عليها. هذا بالإضافة إلى صيغ التمويل المرتبطة بحسابات الودائع، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، وصيغ الاستثمار عبر توظيف هذه الودائع في أنشطة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز من كفاءة إدارة الأموال في البيئة البنكية الإسلامية.¹²

3.1 التحديات التي تواجه البنوك التقليدية في إطار فتح نوافذ إسلامية.

يشهد القطاع المصرفي الجزائري توجها متزايداً نحو فتح نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية، بهدف تنويع الخدمات المالية وتلبية الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. غير أن هذا الصيغ التمويلية الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية تواجه جملة من التحديات موزعة على محاور قانونية، بشرية، تنظيمية، رقابية وتوعوية. يتضح أن غياب التشريعات المتخصصة، ونقص الموارد البشرية المؤهلة، وسوء مواءمة الأنظمة الإدارية والمحاسبية مع خصوصية التمويل الإسلامي، كلها عوامل تعرقل الأداء الفعلي لهذه النوافذ. كما تعاني العلاقة مع البنك المركزي من غياب تمييز في السياسات النقدية. يُضاف إلى ذلك ضعف وعي الجمهور بالمنتجات الإسلامية، ما يحد من الإقبال عليها. وتُبرز هذه التحديات الحاجة إلى تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، وتحسين كفاءة الكوادر، وتعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية في المجتمع.¹³

2. دور التدقيق الشرعي في تهيئة بيئة مؤسسية ملائمة لتطبيق الهندسة المالية الإسلامية.

يعالج هذا المحور المتغير المستقل من الدراسة -التدقيق الشرعي- من حيث المفهوم، الإجراءات، والدور الذي يؤديه في دعم موثوقية الهندسة المالية في المصارف والنوافذ الإسلامية، ليخرج بمجموعة من النقاط التي تشكل تحديات تواجه التدقيق الشرعي في دعم موثوقية وأهداف الهندسة المالية الإسلامية، مقترحا الحلول الملائمة باستخدام التحليل العميق للبيانات الثانوية من مراجع متخصصة.

1.2 تعريف التدقيق الشرعي.

يُعد التدقيق الشرعي أحد المرتكزات الأساسية لضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، ويُعرف في بعض الحالات على أنه عملية فحص وتقييم مستقلة تُنفذ من قبل جهة خارجية مختصة، تهدف إلى التحقق من مدى التزام المؤسسة المالية بالضوابط الشرعية، وكذلك إلى تقييم كفاية وفعالية نظم الحوكمة الشرعية المعتمدة لديها خلال فترة مالية معينة.¹⁴

وتتوسع بعض الأدبيات المتخصصة في تعريف التدقيق الشرعي بأنه عملية تحليل دقيقة ومنهجية لكافة الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة المالية، تستند إلى الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئات الشرعية المعتمدة، ويتم تنفيذها باستخدام أدوات مهنية متخصصة تهدف إلى كشف مواطن الانحراف أو الخلل في التطبيق، ومن ثم تقديم تقارير توضح النتائج والتوصيات للجهات المعنية، بهدف التصحيح والتطوير المستمر.¹⁵

أما من وجهة نظر أخرى، فيرى آخرون أن التدقيق الشرعي يُعد نشاطاً تدقيقياً واستشارياً مستقلاً يُمارس داخل المؤسسة ذاتها، ويهدف إلى التأكد من مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال مطابقة الأنشطة المالية والتشغيلية مع السياسات والإجراءات المستمدة من قرارات الهيئة الشرعية، مع تقديم مقترحات للتحسين لضمان مستوى أعلى من الالتزام.¹⁶

وفي السياق نفسه، يوضح يحي محمد زكريا، في الدليل العلمي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، أن التدقيق الشرعي يمثل أداة رقابية فاعلة تهدف إلى التحقق من توافق العمليات المالية مع الضوابط والفتاوى الشرعية، وذلك من خلال مراجعة العقود والسجلات والمعاملات والمستندات الرسمية، مع الاستناد إلى المعايير المعتمدة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.¹⁷

ينقسم التدقيق الشرعي إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تدقيق شرعي داخلي، خارجي ومركزي:¹⁸

- التدقيق الشرعي الداخلي: هو نشاط مستقل وموضوعي تقوم به جهة داخلية تابعة للبنك الإسلامي. الهدف منه تقديم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية صادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ويساعد هذا التدقيق في تحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية. يتم ذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل الأنشطة الشرعية.

- التدقيق الشرعي الخارجي: هو قيام جهة خارجية بفحص وتقييم مدى التزام المؤسسة الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية ومدى كفاءة وفعالية نظام الحوكمة الشرعية بشكل سنوي. يشبه هذا النوع من التدقيق مهام محافظ الحسابات في المصارف التقليدية، لكنه يختص بالجوانب الشرعية والصيرفة الإسلامية.

- التدقيق الشرعي المركزي: يقوم به البنك المركزي عن طريق التدقيق الفني والمالي على المصارف. يمكن للبنك المركزي أن يخصص جهازاً للتدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية. ينشأ هذا النوع من التدقيق في البنوك المركزية التي تحتضن هيئات شرعية مركزية، حيث يستهدف عينات عشوائية من الأعمال للتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، ومراجعة منظومة الرقابة الشرعية.

من خلال المفاهيم السابقة، يتبين أن التدقيق الشرعي يتسم بعدد من الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها ضمن المؤسسات المالية الإسلامية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹⁹

- ✓ التحقق من فعالية النظام الداخلي وضمان الالتزام بالضوابط الشرعية.
- ✓ تقديم تقييم مستقل وغير متحيز (فني ومحايّد) حول مدى مطابقة العقود والمعاملات لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ قياس جدوى استثمار الموارد وفق متطلبات الشريعة وأهداف المؤسسة.
- ✓ فحص كيفية توظيف الموارد المتاحة لتحقيق أفضل نتائج ممكنة ضمن إطار شرعي وتنموي.
- ✓ تقييم الأثر الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة.

من خلال تحقيق الأهداف السابقة، يُشكل التدقيق الشرعي أداة استراتيجية لضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالهوية الشرعية لأنشطتها، ولتعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين. بالاعتماد على ما ورد آنفاً، يمكن استنتاج أن التدقيق الشرعي يحاكي التدقيق المالي الذي يقوم به المدقق المستقل. تكمن نقاط التشابه البارزة بينهما في الاستقلالية، الفحص الفني المحايّد، فحص النظم الداخلية، التدقيق في الممارسة وفق معايير مهنية، تدقيق التطابق مع مرجعية معتمدة (المبادئ المحاسبية أو الفتاوى الشرعية) وإصدار التقرير.

2.2 الاختلاف بين التدقيق الشرعي والهيئة الشرعية

تُعَدّ المؤسسات المالية الإسلامية نموذجًا متميزًا بين المؤسسات المالية، حيث تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها. لضمان هذا الالتزام، تبرز الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي كركيزتين أساسيتين. وعلى الرغم من تكاملهما في تحقيق الامتثال الشرعي، إلا أن لكل منهما أدوارًا ومهامًا خاصة تُسهم في تعزيز الالتزام بالشريعة الإسلامية داخل هذه المؤسسات.

قبل الخوض في الفروقات بين الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي، لا بد من التعرف على مفهوم الهيئة الشرعية، التي تُعرف أيضًا بـ «هيئة الفتوى». تُعرف الهيئة الشرعية بأنها جهاز مستقل يضم فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية، مع إمكانية ضم أعضاء من غير الفقهاء بشرط أن يكونوا

مختصين في المؤسسات المالية الإسلامية ولديهم إلمام بفقهاء المعاملات. تتولى الهيئة الشرعية مهمة توجيه نشاطات المؤسسة، الإشراف عليها، ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتُعتبر قراراتها وفتاواها ملزمة للمؤسسة.²⁰

في السياق الجزائري، تم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بموجب المقرر رقم 20-01 الصادر بتاريخ 01 أبريل 2020، وذلك تنفيذاً لأحكام النظام رقم 20-02 المتعلق بالعمليات المصرفية الإسلامية. تُعد هذه الهيئة المرجعية الشرعية العليا والمستقلة والمخولة بمهمة مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة وإبداء الرأي الشرعي بشأنها. تعمل حالياً كهيئة ضبطية شرعية، تضمن السلامة الشرعية للمنتجات والخدمات، وتتكامل في دورها الرقابي مع مهام الضبط الاقتصادي والتنظيمي الذي يضطلع به بنك الجزائر. ويتجلى دورها في منح أو عدم منح شهادة المطابقة الشرعية ومساندة البنك المركزي في توطين الصيرفة الإسلامية.²¹ يمكن أن تمثل هذه الهيئة أو لجنة منبثقة عنها التدقيق الشرعي المركزي.

تنص التعليمات رقم 03-2020 في المادة 02 منها على ضرورة حصول البنك أو المؤسسة المالية على شهادة مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية من الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية قبل تقديم طلب الترخيص لتسويقها لدى بنك الجزائر.²²

تعد هذه التشريعات مؤسسة للصيرفة الإسلامية بالجزائر، غير أنها لم تنص على مهمة أو وظيفة التدقيق الشرعي. حيث أشار القانون 23-09 إلى أحكام عامة متعلقة بمحافظي الحسابات وتنظيم اللجنة المصرفية كلجنة رقابة على البنوك والمؤسسات المالية وخوّل لها البت في أي إخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم. كما لم تُشر التشريعات والتنظيمات المذكورة إلى القيام بالتدقيق المحاسبي والمالي استناداً إلى معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو معايير محلية أخرى متعلقة بالصيرفة الإسلامية.

فيما يلي جدول يوضح أبرز الفروقات بين الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي:

الجدول 2: الفرق الأساسي بين الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي

وجه المقارنة	الهيئة الشرعية	التدقيق الشرعي
التكوين	تتألف من علماء وفقهاء متخصصين في الشريعة الإسلامية	فريق من المتخصصين في التدقيق والرقابة الشرعية
الدور	إصدار الفتاوى والتوجيهات الشرعية	مراجعة العمليات اليومية لضمان الالتزام بتلك الفتاوى
الاستقلالية	مستقلة عن الهيكل الإداري للمؤسسة	جزء من الهيكل الإداري الداخلي للمؤسسة
الأهداف	وضع الأطر الشرعية والفتاوى	مراقبة تنفيذ تلك الأطر والفتاوى
التقارير	تقدم تقارير سنوية مستقلة	تقدم تقارير دورية إلى الإدارة والهيئة الشرعية

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (يحيى زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-38)

3.2 إجراءات التدقيق الشرعي.

تستند إجراءات التدقيق الشرعي إلى مجموعة من الأسس والمعايير المستمدة من إجراءات ومعايير التدقيق المتعارف عليها في بيئة العمل المهني، مع مراعاة الخصوصية المرتبطة بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية. وتهدف هذه الإجراءات إلى التحقق من التزام المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بالضوابط الشرعية، بدءاً من مرحلة التخطيط وحتى إصدار التقرير النهائي. ويمكن عرض هذه الإجراءات في أربع مراحل أساسية:²³

1.3.2 التمهيد لمخطط التدقيق الأولي.

يقوم فيها المدقق الشرعي بالتحضيرات الأولية اللازمة لتنفيذ المهمة، بداية بإعداد ملف التدقيق الدائم، بما يشمل الوثائق والمستندات المرجعية، وضع خطة التدقيق الأولية بالتنسيق مع فريق العمل، دراسة أنظمة العمل وفهم النظام المحاسبي وآليات الضبط الداخلي المعمول بها، ثم إعداد رسالة موجهة إلى الإدارة لطلب المعلومات الضرورية، ليصل إلى جمع البيانات المرتبطة بالجانب المالي، الفقهي، والإداري، لاستكمال خطة التدقيق.

2.3.2 استكمال مخطط التدقيق.

يتطلع المدقق في هذه المرحلة إلى الإلمام بطبيعة النشاط موضوع التدقيق، فيقوم بإعداد برنامج التدقيق الشرعي التفصيلي واعتماد خطة التدقيق من الجهة المخولة بذلك، ثم إحاطة جميع أعضاء فريق العمل، على اختلاف مستوياتهم، بمحتوى الخطة ومتطلبات التنفيذ.

3.3.2 تنفيذ أعمال المراجعة والتدقيق.

خلال هذه المرحلة يقوم المدقق بعمليات الفحص والمراجعة الميدانية وفقاً للبرنامج المعد، كما يسهر على متابعة أعمال التدقيق بشكل مستمر لضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات، دون إغفال الإشراف على مراحل العمل وتقديم التوجيهات الفنية عند الحاجة.

4.3.2 إعداد التقارير النهائية.

في المرحلة الأخيرة يقوم المدقق الشرعي بصياغة المسودة الأولى للتقرير أو التقارير المتعلقة بنتائج التدقيق، كما يقوم بإعداد رسالة موجهة للإدارة تتضمن ملاحظات وتوصيات التدقيق. عند الاقتضاء، يقوم بإرفاق ملحقات للرسالة تتضمن تفاصيل إضافية، ليختم بعقد اجتماع لمناقشة النتائج مع الإدارة، يعقبه عرض التقرير على الهيئة الشرعية للمراجعة والمصادقة.

4.2 دور التدقيق الشرعي في توفير بيئة مؤسسية ملائمة لتطبيق هندسة مالية إسلامية موثوقة.

مع توسع صناعة التمويل الإسلامي، أصبح من الضروري وضع أدوات حوكمة فعّالة، من بينها التدقيق الشرعي الخارجي، لضمان تحسين الجودة وتحقيق الانسجام، وبالتالي تعزيز ثقة الجمهور في صناعة التمويل الإسلامي. إن التدقيق الشرعي الخارجي يُصبح بشكل متزايد عنصراً مهماً في إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، ومن ثمّ فإن توحيد ممارسات التدقيق الشرعي الخارجي ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية يُعدّ أمراً حتمياً. لذلك تم إصدار معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (06) تحت عنوان التدقيق الشرعي الخارجي (مهمة

تأكيد مستقلة بشأن امتثال المؤسسة المالية الإسلامية لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية) حيث يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ المطبقة عند تنفيذ مهمة تأكيد مستقلة للتحقق من التزام المؤسسة المالية الإسلامية بـ "مبادئ وأحكام الشريعة"، والتي يُشار إليها عادة باسم التدقيق الشرعي الخارجي²⁴. إذ يجب قراءة هذا المعيار بالتوازي مع المعيار الدولي لمهام التأكيد (ISAE) رقم 3000، بعنوان: "مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية".

يُعتبر التدقيق الشرعي الخارجي أحد الركائز الأساسية لضمان الالتزام المؤسسي بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تطبيق أدوات الهندسة المالية بشكل سليم ومتوافق مع الضوابط الشرعية. ويتجلى هذا الدور في عدة أبعاد مترابطة يمكن إبرازها فيما يلي:

✓ **تعزيز الامتثال الشرعي:** يهدف التدقيق الشرعي إلى التحقق من توافق جميع المنتجات والخدمات المالية مع أحكام الشريعة، مما يضمن أن الهندسة المالية تُستخدم لإبداع أدوات استثمارية وتمويلية دون الإخلال بالضوابط الشرعية. فغياب الامتثال يؤدي إلى فقدان الثقة ويحد من قدرة المؤسسات على تطوير منتجات مبتكرة.²⁵

✓ **مراجعة العمليات المالية اليومية:** مراجعة وفحص العمليات المالية اليومية للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية، وضمان خلوها من أي معاملات مخالفة.

✓ **التأكد من التزام الموظفين والأنظمة بالمعايير الشرعية:** المدقق الشرعي يتحقق من أن جميع الأقسام المعنية في البنك، مثل التمويل والتسويق والمبيعات، تتبع الإجراءات الشرعية في تقديم المنتجات والخدمات للعملاء. على سبيل المثال، قد يتحقق من أن العقود تحتوي على كافة الشروط التي تضمن مشروعية المعاملات وتُحظر أي نوع من أنواع الغرر أو الربا أو الجهالة.

✓ إعداد تقارير دورية: التدقيق الشرعي يعد تقارير دورية تُرسل إلى الإدارة العليا والهيئة الشرعية، حيث تتضمن هذه التقارير تفاصيل عن مدى التزام البنك بالمعايير الشرعية والفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية²⁶.

✓ تعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين: إن وجود آلية رقابية شرعية مستقلة يرفع من مستوى ثقة العملاء والمستثمرين في المنتجات المالية المبتكرة، ويشجعهم على التعامل معها. هذه الثقة تمثل عاملاً أساسياً في نجاح أي منتج مالي جديد ناتج عن عمليات الهندسة المالية.²⁷

✓ التقليل من المخاطر التشغيلية والشرعية: من خلال مراجعة العقود والعمليات المالية قبل وبعد التنفيذ، يسهم التدقيق الشرعي في الكشف المبكر عن أي انحرافات عن الضوابط الشرعية، وهو ما يقلل من المخاطر التي قد تنشأ عند تصميم أو تسويق منتجات جديدة.²⁸

5.2 التدقيق الشرعي: الإطار التفصيلي لرقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية ودوره فيهيئة بيئة ملائمة للهندسة المالية.

يُعد التدقيق الشرعي عملية رقابية شاملة تهدف إلى ضمان توافق أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة، استناداً إلى قرارات الهيئة الشرعية. ويتسم بشموليته لجميع مراحل تصميم وتنفيذ المنتجات المالية، خاصة الناتجة عن الهندسة المالية، من خلال مستويين:

• مستوى وقائي: يركز على الفحص المسبق للعقود والمنتجات قبل طرحها في السوق.

• مستوى علاجي: يعالج الانحرافات بعد وقوعها ويقترح حلولاً تصحيحية.

الجدول التالي يوضح بالتفصيل أبرز مهام التدقيق الشرعي، وآليات تنفيذها، وأثرها على دعم وتطبيق أدوات الهندسة المالية.

الجدول 3: المهام الرئيسية للتدقيق الشرعي وآلياتها وأثرها على تطبيق الهندسة المالية الإسلامية

مهام التدقيق الشرعي في الصيرفة الإسلامية	الآليات والإجراءات التطبيقية	الأثر على تطبيق الهندسة المالية
دعم وتطوير آليات الامتثال الشرعي من خلال فحص جميع المنتجات والخدمات المالية للتحقق من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنع أي ممارسات أو شروط تخالفها.	- مراجعة العقود من قبل المدققين الشرعيين قبل توقيعها . - مقارنة صيغ المنتجات بالمعايير الشرعية المعتمدة (AAOIFI) . - عرض أي ابتكار مالي جديد على الهيئة الشرعية للموافقة المسبقة.	يضمن استخدام أدوات الهندسة المالية لتطوير صيغ تمويلية واستثمارية مبتكرة دون الإخلال بضوابط الشريعة، مما يعزز استدامة الابتكار.
مراجعة المعاملات والعمليات المالية اليومية عبر التدقيق المستمر على جميع المعاملات البنكية لضمان التزامها بالقواعد والضوابط الشرعية.	- فحص المعاملات اليومية مثل المراجعة، المشاركة، المضاربة، والإجارة . - مطابقة العمليات الفعلية للفتاوى المعتمدة . - إعداد تقارير آنية عند اكتشاف مخالفات.	يرفع جودة التطبيق العملي للعقود المبتكرة ويحول دون انحرافها عن الصيغة الشرعية المقررة.
التحقق من التزام الكوادر والأنظمة الداخلية بالتأكد من أن جميع الإدارات، بما في ذلك التمويل والتسويق والمبيعات، تطبق الإجراءات الشرعية في تصميم وتقديم المنتجات.	- عقد دورات تدريبية للموظفين حول الأحكام الشرعية . - مراجعة العقود والنماذج المعيارية . - تطبيق أنظمة رقابة داخلية تضمن الالتزام الشرعي.	يقلل من المخاطر التشغيلية والشرعية ويضمن توافق المنتجات منذ مرحلة التصميم حتى التسويق.
إعداد التقارير الرقابية الدورية من خلال تقديم تقارير منتظمة للإدارة العليا والهيئة الشرعية تتضمن نتائج الفحص الشرعي والتوصيات اللازمة للتحسين.	- صياغة تقارير نصف سنوية أو سنوية. - عرض نسب الالتزام ومجالات المخالفة. - تقديم خطط تصحيحية زمنية محددة.	تمكّن الهيئة الشرعية من متابعة تطبيق قراراتها وتطوير السياسات المؤسسية بما يتواءم مع الضوابط الشرعية.
تعزيز المصادقية والثقة عبر ترسيخ صورة إيجابية لدى العملاء والمستثمرين عن نزاهة ومصادقية المؤسسة المالية الإسلامية.	- الإعلان عن نتائج التدقيق الشرعي في التقارير السنوية . - تقديم شهادات التوافق الشرعي للمنتجات . - ضمان الشفافية في الإفصاح عن الامتثال.	يشجع على الإقبال على المنتجات المبتكرة الناتجة عن الهندسة المالية ويزيد القدرة التنافسية للمؤسسة.
الحد من المخاطر التشغيلية والشرعية من خلال اكتشاف الانحرافات عن الضوابط الشرعية في وقت مبكر قبل تحولها إلى قضايا قانونية أو مالية.	- مراجعة العقود قبل التنفيذ . - الرقابة أثناء التنفيذ . - المراجعة اللاحقة لضمان عدم حدوث مخالفات مستقبلية.	يقلل من احتمالية الخسائر أو النزاعات، ويحافظ على السمعة المؤسسية، ويدعم الاستدامة المالية للمنتجات المبتكرة.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق

يتطلب التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفحص أدلة الإثبات للتحقق من إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية، والاعتماد على فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لضمان الامتثال، مع التأكد من توافق إجراءات طرح أو تعديل المنتجات مع الشريعة، وتحديد نطاق التدقيق في التقرير النهائي بما ينسجم مع المعايير المحلية والضوابط الشرعية²⁹.

2.2 التحديات التي تعترض التدقيق الشرعي في دعم مسار الهندسة المالية الإسلامية

يواجه التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية تحديات تنقص من قدرته على مواكبة تطورات الهندسة المالية، ما يستدعي حلولاً منهجية تضمن الابتكار والامتثال الشرعي وتعزز حضور القطاع حضوراً مالياً عالمياً. ويمكن إبراز هذه العقبات وفق الجدول التالي:

الجدول 4: أبرز التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي في خدمة الهندسة المالية الإسلامية.

التحدي	الوصف	الانعكاسات	سبل المعالجة المقترحة
تباين المعايير الشرعية عالمياً	وجود اختلافات ملحوظة في الفتاوى والمرجعيات بين الدول والمؤسسات المالية الإسلامية.	- تراجع الثقة في بعض المنتجات المالية . - تعثر التوسع في الأسواق الخارجية . - الحاجة إلى توحيد الأطر المرجعية.	تطوير إطار معياري شرعي موحد على مستوى دولي لتعزيز الانسجام بين المؤسسات المالية.
ندرة الكفاءات المتخصصة في الهندسة المالية الشرعية	محدودية توفر خبراء يجمعون بين التأصيل الفقهي والخبرة المالية.	- ضعف القدرة على ابتكار منتجات مالية متوافقة مع الشريعة . - نقص الكوادر المؤهلة لتطبيق الممارسات المثلى.	استحداث برامج أكاديمية تجمع بين الفقه والاقتصاد والتكنولوجيا المالية.
التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية (Fintech)	التطور السريع للتقنيات الرقمية يستلزم مراجعة شرعية دقيقة لضمان التوافق.	- صعوبة ضبط المعايير الشرعية في تقنيات مثل البلوكتشين والعملات المشفرة . - ضرورة مراقبة الامتثال في منصات التمويل الجماعي.	صياغة ضوابط شرعية لاستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة بما يتلاءم مع مقاصد الشريعة.

القيد القانوني والتنظيمي	اختلاف الأطر التشريعية والرقابية بين الأسواق يفرض تعديلات متواصلة على السياسات الشرعية.	- صعوبات في تكييف النماذج المالية الإسلامية مع بيئات قانونية متباينة . - تحديات في الامتثال لمعايير الأسواق العالمية.	تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والهيئات الشرعية لصياغة تشريعات داعمة.
ضعف الثقافة المالية الإسلامية	قلة الوعي بأسس المنتجات المالية الإسلامية في بعض الأسواق.	- انخفاض الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة . - تعثر اختراق الأسواق الجديدة.	إطلاق برامج تثقيفية وتوعوية لتعزيز إدراك المستهلكين والمستثمرين.
قصور في التسويق والابتكار	الحاجة لتطوير منتجات مبتكرة قادرة على المنافسة وجذب العملاء الجدد.	- ضعف القدرة على مجازة التطورات في احتياجات السوق . - محدودية استقطاب شرائح المستثمرين.	الاستثمار في البحث والتطوير وتبني استراتيجيات تسويقية متقدمة تلائم طبيعة السوق.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (03) أعلاه أن التدقيق الشرعي في دعم موثوقية الهندسة المالية الإسلامية يواجه مجموعة من التحديات المترابطة التي تؤثر على قدرته في ضمان الامتثال الشرعي وتعزيز الابتكار المالي. فغياب التوحيد العالمي للمعايير الشرعية يحدّ من انسجام المنتجات المالية الإسلامية ويعوق انتشارها في الأسواق الدولية، في حين يشكل نقص الكوادر المؤهلة التي تجمع بين المعرفة الفقهية والخبرة المالية عائقاً أمام تطوير منتجات مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة. كما أن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية، مثل البلوكتشين والعملات الرقمية، تفرض على هيئات التدقيق الشرعي مواكبة تشريعية وفنية مستمرة لضمان الامتثال. وتزيد التحديات القانونية والتنظيمية المتغيرة من صعوبة تطبيق النماذج المالية الإسلامية عبر بيئات قانونية متعددة، بينما يحدّ ضعف الوعي المجتمعي من الطلب على هذه المنتجات في بعض الأسواق. إلى جانب ذلك، تمثل محدودية الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية وتراجع فعالية التسويق عائقاً أمام القدرة التنافسية وجذب شرائح أوسع من المستثمرين، مما يستدعي استراتيجيات متكاملة

تجمع بين توحيد المعايير، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير البنية التشريعية، وتعزيز الوعي والتسويق المبتكر.

الخاتمة :

تعتبر البيئة المؤسسية والتشريعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بالجزائر بيئة ناشئة تحاول التأسيس لصناعة مالية إسلامية متكاملة، الأمر الذي تبرز معه فراغات في تأطير أحد أهم المتغيرات في دراستنا وهو التدقيق الشرعي. يعد التدقيق الشرعي أحد الركائز الجوهرية لضمان سلامة تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يضطلع بدور رقابي وتقييمي شامل لجميع العمليات المالية، للتأكد من مطابقتها للأحكام والضوابط الشرعية المقررة. بناء على ما سبق يمكن حصر نتائج الدراسة فيما يلي:

- في المرحلة الحالية، يعتبر التدقيق الشرعي شبه غائب من النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية، إذ أن ممارسة هذه المهنة أو المهمة في الجزائر تحتاج إلى غطاء قانوني أو مهني.
- لم ينص القانون 09-23 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي صراحة عن الهندسة المالية في البنوك الإسلامية، بل أشار إلى ابتكار منتجات مالية تخضع إلى الرقابة الشرعية والمطابقة.
- يمثل التدقيق الشرعي عنصرا محوريا في تهيئة بيئة مؤسسية متكاملة قادرة على استيعاب تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية، إذ يعمل على ترسيخ أسس الشفافية والموثوقية من خلال عمليات فحص ومراجعة مستمرة تستهدف المنتجات والخدمات المالية منذ مراحل تصميمها وحتى طرحها في السوق. وقد تبين أن هذا الدور لا يقتصر على ضمان الامتثال للضوابط الشرعية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالنظم المالية التي تستند إلى مرجعية شرعية راسخة.
- يؤدي التدقيق الشرعي وظيفة وقائية واستباقية في الحد من المخاطر التشغيلية والشرعية المرتبطة بعمليات الابتكار المالي، من خلال إخضاع العقود والمنتجات المالية لمراحل تقييم دقيقة

قبل اعتمادها. غير أنّ البيئة المصرفية الجزائرية تواجه جملة من التحديات البنوية التي تعيق فاعلية التدقيق الشرعي، يأتي في مقدمتها غياب التوحيد المعياري في تطبيق الضوابط الشرعية بين مختلف البنوك، ونقص الكفاءات المتخصصة القادرة على الجمع بين الخبرة الشرعية والفهم العميق لأدوات الهندسة المالية، إضافة إلى ضعف توظيف الحلول التكنولوجية المتقدمة لدعم إجراءات المراجعة والتدقيق.

- يتطلب تعزيز دور التدقيق الشرعي في دعم موثوقية الهندسة المالية الإسلامية تطوير منظومة متكاملة من الضوابط والآليات المؤسسية، تشمل تبني أنظمة رقابة داخلية متطورة، وتكريس التنسيق الفعّال بين أجهزة التدقيق الشرعي والوحدات الرقابية الأخرى، فضلاً عن تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بما يواكب التطورات المتسارعة في بيئة الابتكار المالي. وبهذا، يصبح التدقيق الشرعي ركيزة استراتيجية لاستدامة الثقة في النظام المالي الإسلامي.

بناءً على النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة جملة من **الاقتراحات** على النحو الآتي:

- ينبغي إيجاد إطار قانوني ومهني للتدقيق الشرعي، كونه بمثابة الأداة الفعالة في تنفيذ توصيات الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية وضمان امتثال المنتجات والعمليات التي تفرزها الهندسة المالية إلى أحكام الشريعة الإسلامية.
- ضرورة تفعيل وتعزيز الدور المؤسسي للهيئات الشرعية المركزية في وضع وإصدار معايير شرعية موحدة، بما يضمن توحيد الإطار المرجعي الذي تستند إليه المؤسسات المالية الإسلامية في تصميم وتنفيذ منتجات الهندسة المالية، ويحد من التباينات في التطبيق بين مختلف البنوك.
- تكثيف برامج التأهيل والتدريب المتخصص في المعاملات المالية الإسلامية، مع التركيز على تنمية الكفاءات القادرة على الدمج بين المعرفة الشرعية العميقة والخبرة التقنية في أدوات الهندسة المالية، بما يساهم في رفع جودة التدقيق الشرعي وتحقيق الامتثال الفعّال للمعايير.

- توجيه المصارف الإسلامية إلى تبني آليات تدقيق شرعي داخلي منتظم، مع مراجعة دورية لمدى الالتزام بفتاوى وتعليمات الهيئات الشرعية، وضمان تطبيقها الدقيق على جميع الأنشطة المالية، بما يعزز الحوكمة الشرعية ويحافظ على موثوقية منتجات المؤسسة.

المصادر والمراجع:

المجلات:

1. مُحمَّد لخضر بوساحة وإبراهيم بلحيمر، "تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 19، 2016.
2. مختار بونقاب، اميرة بن مخلوف وعبد الجليل طواهر، "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 3، 2018.
3. ميلود حاج عمر، سليمان بوزكري وعبد القادر عيساوي، أحكام الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 4، 2023.
4. عبد القادر جدي، "دور الرقابة والتدقيق الشرعيين في تجويد عمل المصارف الإسلامية"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارية، المجلد 5، العدد 10، 2020.
5. خليف إحسان وبوقصة سليمة، واقع التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري-صيغة الاستصناع نموذجاً-، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 02، 2023.
6. خنوسة عديلة وزيداني مُحمَّد، "منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 17، 2017.

7. عبد الباري مشعل، " دور التدقيق الشرعي الداخلي في تعزيز الحوكمة والالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية"، مجلة إسرائ الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد 2، 2021.
DOI: <https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v12i2>

8. هودة سلطان قدوري، "التدقيق في ظل تطور الصناعة المالية الإسلامية: التدقيق الشرعي"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2017.

9. جهيدة نسيلي، "دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية"، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 6، العدد 1، 2015.

10. مُحمَّد الأمين بن كابو وخديجة مناد، " تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر-"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، 2022.

11. Zulkifli Hasan, "A survey on Shari'ah governance practices in Malaysia, GCC countries and the UK", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Volume 4, issue 1, 2011. Available on : https://zulkiflihasan.wordpress.com/wp-content/uploads/2008/05/a_survey.pdf

12. Hachemane Serine and Abdelkader HADBI, "The Supporting Islamic financial industry institutions The case of Algeria", Journal of Development Research and Studies, Volume 10, Issue 1, 2023.

الكتب:

13. يحيي مُحمَّد زكريا، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، تخصص الإقتصاد الإسلامي في معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، منشورات كاي، 2019، متوفر على الرابط:
https://kantakji.com/files/KIE_BAHkS.pdf

الملتقيات:

14. عمر ياسين محمود خضيرات، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول الموسم بعنوان الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، 23-24- فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر . متوفر على الرابط: <https://iefpedia.com/arab/?p=25293>

15. عبد الكريم أحمد قندوز، "الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي"، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الموسوم بالأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص 2.

الرسائل والأطروحات:

16. شفيقة بوزيد، التكامل بين محاسبي التدقيق والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، 2012/2013.

النصوص التشريعية والقانونية:

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 المؤرخ في 27 جوان 2023، قانون رقم 09-23 مؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

18. بنك الجزائر، النظام رقم 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، 15 مارس 2020. متوفر على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/02-2020.pdf> تم الاطلاع عليه يوم 15 جويلية 2025 على الساعة 19:19.

19. بنك الجزائر، التعليم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفي الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

التقارير المهنية:

20. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية. متوفر على الرابط: معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية CBUAE Rulebook / . تم الاطلاع عليه يوم 15 جويلية 2025 على الساعة 12:38.

21. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 01، 2010، معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. متوفر على الرابط: <https://rulebook.centralbank.ae/ar/rulebook> . تم الاطلاع عليه يوم 15 جويلية 2025 على الساعة 12:43.

22. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), Auditing Standard for Islamic Financial Institutions No. 6: External Shari'ah Audit, Manama, 2020. Available on: <https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2018/03/ASIFI-6-External-Shari27ah-Audit-Clean-by-ZAS-26-March-2018-FINAL-for-Issuance.pdf>.

23. Umar Chapra and Habib Ahmed, Corporate governance in Islamic financial institutions, Islamic Development Bank, 2002. Available on <https://zulkiflihasan.files.wordpress.com/2008/06/corporate-governance-irti.pdf>.

الهوامش:

- ¹ جهيدة نسيلي، "دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 6، العدد 1، 2015.
- ² Hachemane Serine and Abdelkader HADBI, "The Supporting Islamic financial industry institutions The case of Algeria", Journal of Development Research and Studies, Volume 10, Issue 1, 2023.
- ³ محمد لخضر بوساحة وإبراهيم بلحيمر، "تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 19، 2016.
- ⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 المؤرخ في 27 جوان 2023، قانون رقم 09-23 مؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.
- ⁵ عبد الكريم أحمد قندوز، "الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي"، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الموسوم بالأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص 2.
- ⁶ عمر ياسين محمود خضيرات، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول الموسم بعنوان الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، 23-24- فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر، ص 11. متوفر على الرابط: <https://iefpedia.com/arab/?p=25293>
- ⁷ سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، بيت المشورة للتدريب، الكويت، 2004، ص 5.
- ⁸ خنوسة عديلة وزيداني محمد، "منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 17، 2017، ص 76.
- ⁹ مختار بونقبا وآخرون، "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 3، 2018، ص 112.
- ¹⁰ بنك الجزائر، النظام رقم 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، 15 مارس 2020، ص 2. متوفر على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/02-2020.pdf> تم الاطلاع عليه يوم 15 جويلية 2025 على الساعة 19:19.
- ¹¹ بنك الجزائر، التعليم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/03/03-20.pdf>
- ¹² بنك الجزائر، النظام 02-2020، ص 2.
- ¹³ محمد الأمين بن كابو وخديجة مناد، "تحديات النواخذ الإسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص 553-558.

¹⁴ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية. متوفر على الرابط: معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية CBUAE Rulebook | تم الاطلاع عليه يوم 15 جويلية 2025 على الساعة 12:38.

¹⁵ شفيقة بوزيد، التكامل بين محاسبي التدقيق والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012/2013، ص 99.

¹⁶ عبد القادر جدي، "دور الرقابة والتدقيق الشرعيين في تجويد عمل المصارف الإسلامية"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارية، المجلد 5، العدد 10، 2020، ص 81.

¹⁷ يحي محمد زكريا، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، تخصص الاقتصاد الإسلامي في معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، منشورات كاي، 2019، متوفر على الرابط: https://kantakji.com/files/KIE_BAHkS.pdf

¹⁸ خليف إحسان وبوقصة سليمة، واقع التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري- صيغة الاستصناع نموذجاً-، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 02، 2023، ص 184.

¹⁹ شفيقة بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

²⁰ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 01، 2010، معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص 4. متوفر على الرابط: <https://rulebook.centralbank.ae/ar/rulebook>. تم الاطلاع عليه يوم 15 جويلية 2025 على الساعة 12:43.

²¹ ميلود حاج عمر، سليمان بوزكري وعبد القادر عيساوي، أحكام الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 4، 2023، ص 26.

²² بنك الجزائر، التعليم رقم 03-2020، مرجع سبق ذكره.

²³ هودة سلطان قدوري، "التدقيق في ظل تطور الصناعة المالية الإسلامية: التدقيق الشرعي"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص ص 107-108.

²⁴ Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), Auditing Standard for Islamic Financial Institutions No. 6: External Shari'ah Audit, Manama, 2020. Available on: <https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2018/03/ASIFI-6-External-Shari27ah-Audit-Clean-by-ZAS-26-March-2018-FINAL-for-Issuance.pdf>

²⁵ Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), op.cit, 2020, p 10.

²⁶ عبد الباري مشعل، " دور التدقيق الشرعي الداخلي في تعزيز الحوكمة والالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية"، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص 45.

DOI: <https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v12i2>

²⁷ Umar Chapra and Habib Ahmed, Corporate governance in Islamic financial institutions, Islamic Development Bank, 2002. Available on <https://zulkiflihasan.files.wordpress.com/2008/06/corporate-governance-irti.pdf>

²⁸ Zulkifli Hasan, "A survey on Shari'ah governance practices in Malaysia, GCC countries and the UK", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Volume 4, issue 1, 2011, p 49. Available on : https://zulkiflihasan.wordpress.com/wp-content/uploads/2008/05/a_survey.pdf

²⁹ هودة صباطان قدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.